

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود

إعداد الطالبة

منيرة هجوع مهدي الشمري

الرقم الجامعي

2021204672

إشراف

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي الثاني:

٢٠٢٥ م – ١٤٤٧ هـ

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٤	مشكلة الدراسة
٥	أهمية الدراسة
٧	أهداف الدراسة
٨	تساؤلات الدراسة
٩	فروض الدراسة
١٠	الدراسات السابقة
١٠	الدراسات العربية
١١	الدراسات الأجنبية
١٣	التعقيب على الدراسات السابقة
١٣	المنطلقات النظرية للدراسة
١٥	أبرز المفاهيم المرتبطة بالدراسة
١٧	المنهجية وطرق البحث
١٧	منهج الدراسة
١٧	مجتمع الدراسة
١٧	عينة الدراسة
١٨	طرق جمع البيانات
١٨	الأساليب الإحصائية
١٨	نموذج الدراسة
١٩	أداة الدراسة
١٩	حدود الدراسة
١٩	تحليل بيانات الدراسة
٢١	المراجع (العربية – الاجنبية)

المقدمة

أدى التسارع الرقمي والتحول الجذري في نظم المعلومات الإدارية إلى بروز الحاجة لتبني مفاهيم حديثة مثل الحوكمة الرقمية، كأداة إستراتيجية لتحسين الأداء المؤسسي ورفع كفاءة اتخاذ القرار في المؤسسات التعليمية والإدارية على حد سواء.

ويُعد مفهوم الحوكمة الرقمية امتدادًا لتطور مفهوم الحوكمة التقليدية، مع التركيز على أدوات التقنية الحديثة في دعم وظائف الإدارة والتوجيه والمساءلة (حمدي، 2022، ص 10).

وتعتمد الحوكمة الرقمية على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في تعزيز ممارسات الحوكمة، مثل الشفافية والمشاركة والمساءلة، ما يجعلها ركيزة لتحسين كفاءة العمل المؤسسي، خصوصًا في بيئات تتسم بتعقيد الإجراءات وكثرة المتغيرات (الهويل، 2021، ص 21). ومع التوجه العالمي نحو تبني نماذج حوكمة أكثر انفتاحًا وتفاعلاً، أصبحت المؤسسات مطالبة بدمج نظم المعلومات الإدارية الحديثة ضمن هياكلها التنظيمية، لتسهيل اتخاذ قرارات سريعة ومبنية على بيانات دقيقة ومحدثة (العلي، 2021، ص 64).

وفي المملكة العربية السعودية، أظهرت العديد من المبادرات الحكومية اهتمامًا واضحًا بترسيخ مبادئ الحوكمة الرقمية، ضمن إطار تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، ولا سيما في قطاع التعليم العالي.

فقد بادرت عدة جامعات إلى تطوير بنيتها التقنية وتفعيل أنظمة رقمية لإدارة القرارات الأكاديمية والإدارية، ومن أبرزها جامعة الملك سعود، التي أولت أهمية خاصة لتوظيف الأنظمة الرقمية كوسيلة لتحسين عمليات اتخاذ القرار المؤسسي (العنزي، 2023، ص 92).

ومن هذا المنطلق، تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها لفحص العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية وكفاءة اتخاذ القرار الإداري داخل جامعة الملك سعود، وذلك من خلال دراسة تطبيقية تستند إلى الواقع العملي والهيكلية داخل الجامعة.

كما تهدف الدراسة إلى تحديد مدى إسهام هذه المبادئ الرقمية في تحسين الأداء، وتقديم التوصيات اللازمة لتفعيل هذا التوجه بما يخدم بيئة العمل الجامعية على نحو أكثر فاعلية ومرونة (الشهري، 2022، ص 78)

مشكلة الدراسة

مع تسارع وتيرة التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية والأكاديمية، برزت تحديات إدارية جديدة تتطلب تطوير أدوات وآليات اتخاذ القرار. فلم يعد كافيًا الاعتماد على النماذج التقليدية لاتخاذ القرار الإداري في ظل وفرة البيانات، وتعقيد الإجراءات، وتزايد توقعات أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، ظهرت الحوكمة الرقمية بوصفها مدخلًا معاصرًا يدعم الكفاءة والشفافية من خلال نظم إلكترونية تتيح التدفق السلس للمعلومات وسرعة الوصول إليها (الهويل، 2021، ص 24).

ورغم الخطوات التي اتخذتها العديد من المؤسسات السعودية لتفعيل مفاهيم الحوكمة الرقمية، إلا أن العلاقة بين هذه الحوكمة وكفاءة اتخاذ القرار لا تزال بحاجة إلى دراسة تطبيقية معمقة، خاصة في الجامعات التي تتعامل مع بيانات حساسة وقرارات استراتيجية تؤثر في مجمل نشاطها الأكاديمي والإداري (العلي، 2021، ص 66). وفي هذا الإطار، تُعد جامعة الملك سعود من النماذج الرائدة التي تسعى إلى تعزيز قدراتها التنظيمية من خلال التحول الرقمي، إلا أن مدى انعكاس هذه المبادئ على كفاءة القرار الإداري لم يُدرس بعمق حتى الآن (العنزي، 2023، ص 96).

ومن هنا، تنطلق مشكلة هذه الدراسة في رغبتها في الكشف عن العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية وكفاءة اتخاذ القرار الإداري داخل جامعة الملك سعود، مع محاولة التعرف على التحديات التي قد تعيق هذا التطبيق، والفرص التي يمكن أن تعزز من فعاليته في دعم بيئة اتخاذ القرار المؤسسي (الشهري، 2022، ص 80).

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع يعد من أبرز المتغيرات المؤسسية في عصر التحول الرقمي، وهو أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية على كفاءة اتخاذ القرار الإداري.

وتتجسد هذه الأهمية على مستويين رئيسيين:

أولاً: الأهمية العلمية

تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالحوكمة الرقمية، خاصة في بيئة الجامعات، حيث لا تزال الأبحاث التطبيقية في هذا المجال محدودة مقارنة بالاهتمام الدولي به (الهويل، 2021، ص 28). كما تُعد الدراسة رافداً معرفياً مهماً في ظل الحاجة لتأطير العلاقة بين أنظمة الحوكمة الحديثة وكفاءة الإدارة في مؤسسات التعليم العالي، مع تقديم نموذج تطبيقي يمكن الرجوع إليه في دراسات لاحقة (العلي، 2021، ص 68).

إضافة إلى ذلك، تُعزز هذه الدراسة من الفهم النظري والعملي لكيفية تأثير التحول الرقمي على وظائف القيادة واتخاذ القرار، من خلال تحليل دور الأنظمة الرقمية في تسهيل الإجراءات، وتوفير البيانات الداعمة، وتقليل فجوة المعلومات بين المستويات التنظيمية المختلفة (حمدي، 2022، ص 13).

ثانيًا: الأهمية العملية

تكتسب الدراسة بُعدًا عمليًا من خلال تركيزها على جامعة الملك سعود كنموذج لتطبيق الحوكمة الرقمية، وهي من أوائل الجامعات السعودية التي تبنت منظومة متقدمة من النظم الرقمية لدعم قراراتها الإدارية والأكاديمية (العنزي، 2023، ص 97). كما أن نتائج هذه الدراسة ستوفر مؤشرات قابلة للتوظيف في تطوير السياسات الإدارية داخل الجامعات، خصوصًا فيما يتعلق بتصميم نظم معلومات حوكمية تسهم في تسريع اتخاذ القرار وتحسين جودته (الشهري، 2022، ص 81).

كما يمكن أن تمثل هذه الدراسة مرجعًا استرشاديًا للمؤسسات التعليمية الأخرى الراغبة في تطوير آليات اتخاذ القرار من خلال الاعتماد على البيئة الرقمية، لا سيما في ظل توجه المملكة نحو تعميم التحول الرقمي على كافة القطاعات الحكومية ضمن مستهدفات رؤية 2030 (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2023، ص 5).

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية، وذلك على النحو الآتي:

- ١- بيان أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية على كفاءة اتخاذ القرار الإداري في جامعة الملك سعود، بوصفه الهدف الرئيسي للدراسة، وفق منظور تحليلي يركز على الواقع المؤسسي والهيكل للجامعة (العنزي، ٢٠٢٣، ص ٩٧).
- ٢- الوقوف على طبيعة النظم والإجراءات الرقمية المطبقة في الجامعة، ومدى اتساقها مع المبادئ المعتمدة في أدبيات الحوكمة الحديثة (الشهري، ٢٠٢٢، ص ٧٩).
- ٣- تحليل أبرز المعوقات التنظيمية أو التقنية التي قد تحد من فاعلية الحوكمة الرقمية في دعم عملية اتخاذ القرار الإداري (الهويل، ٢٠٢١، ص ٢٩).
- ٤- فحص العلاقة بين مستوى نضج أدوات الحوكمة الرقمية ومؤشرات كفاءة القرار داخل الإدارات والوحدات الأكاديمية (العلي، ٢٠٢١، ص ٧٠).
- ٥- تقديم مقترحات عملية مبنية على نتائج الدراسة، تهدف إلى تعزيز تطبيق الحوكمة الرقمية في بيئة العمل الجامعي، بما يساهم في تطوير منظومة اتخاذ القرار ورفع كفاءتها (حمدي، ٢٠٢٢، ص ١٥).

أسئلة الدراسة

انطلاقاً من أهداف البحث، تتمحور الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية على كفاءة اتخاذ القرار الإداري في جامعة الملك سعود؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ١- ما مدى التزام جامعة الملك سعود بتطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية في إداراتها ووحداتها الأكاديمية؟
- ٢- ما طبيعة العلاقة بين الحوكمة الرقمية وبين مستوى الكفاءة في اتخاذ القرار داخل البيئة الجامعية؟
- ٣- ما أبرز التحديات الإدارية أو التقنية التي تواجه تطبيق الحوكمة الرقمية في الجامعة؟
- ٤- إلى أي حد تسهم الحوكمة الرقمية في تحسين جودة المعلومات الإدارية المستخدمة في اتخاذ القرار؟
- ٥- ما أبرز المقترحات التي يمكن تقديمها لتعزيز دور الحوكمة الرقمية في دعم القرار الإداري داخل الجامعات السعودية؟

فرضيات الدراسة

بُنيت هذه الدراسة على فرضية رئيسية، وتتفرع عنها عدد من الفرضيات الفرعية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الفرضية الرئيسية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية وكفاءة اتخاذ القرار الإداري في جامعة الملك سعود.

ثانياً: الفرضيات الفرعية

- ١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التزام الجامعة بمبادئ الشفافية الإلكترونية وكفاءة اتخاذ القرار الإداري.
- ٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر البنية التقنية الرقمية في الجامعة وفاعلية اتخاذ القرار داخل الإدارات الأكاديمية.
- ٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد نظام المشاركة الإلكترونية في الإجراءات الإدارية ورفع جودة القرار الإداري.
- ٤- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تكامل البيانات الرقمية وسرعة اتخاذ القرار الإداري في الجامعة.
- ٥- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات التنظيمية والتقنية في الجامعة وبين مستوى كفاءة القرار الإداري المرتبط بالحوكمة الرقمية.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

١. دراسة الزهراني (٢٠٢٠):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعات السعودية، وأثرها في جودة اتخاذ القرار. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي على عينة من

العاملين في جامعة الملك عبد العزيز، وخلصت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لتطبيق الحوكمة الرقمية في تحسين سرعة اتخاذ القرار الإداري ودقته، كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز نظم الدعم الرقمي وتحديث البنية التقنية في الجامعات. (الزهراني، بدر. (٢٠٢٠). أثر الحوكمة الإلكترونية على جودة اتخاذ القرار في الجامعات السعودية. مجلة جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٣٩(٢)، ١٢٥-١٥٣).

٢. دراسة عبد الله وآخرون (٢٠٢٢):

أجريت هذه الدراسة على عدد من الإدارات الحكومية في مدينة الرياض، وركزت على العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية وتحقيق الكفاءة الإدارية. وقد أظهرت النتائج أن تطبيق مبادئ الشفافية، والمساءلة، وتكامل المعلومات الرقمية يسهم بدرجة كبيرة في تعزيز كفاءة القرار وتقليل الوقت والجهد الإداري.

(عبد الله، فهد، وآخرون. (٢٠٢٢). الحوكمة الرقمية وعلاقتها بالكفاءة الإدارية في الأجهزة الحكومية. مجلة الإدارة العامة، ٦٣(١)، ٨٧-١١٣).

٣. دراسة الحارثي (٢٠٢١):

تناولت الدراسة تقييم واقع الحوكمة الرقمية في وزارة التعليم، ومدى انعكاسها على فعالية اتخاذ القرار الإداري. بيّنت الدراسة وجود قصور في بعض الجوانب التقنية، إلا أنها أشارت إلى تحسن ملحوظ في مستوى القرارات الصادرة بفضل تكامل قواعد البيانات الحكومية وتبادل المعلومات المؤسسية.

(الحارثي، ناصر. (٢٠٢١). الحوكمة الرقمية في وزارة التعليم وأثرها على اتخاذ القرار الإداري. المجلة التربوية السعودية، ٤٢(٣)، ٢٣١-٢٥٨).

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

١. Alhassan & Sammon (2020):

This study analyzed how digital governance frameworks enhance decision-making in public organizations. The findings confirmed that organizations with strong digital governance models were able to respond faster and make more data-informed decisions.

Alhassan, I., & Sammon, D. (2020). Digital governance:)
Developing a conceptual framework for digital transformation.
(Government Information Quarterly, 37(3), 101452

٢. Kettunen (2017):

Kettunen's research examined the influence of ICT tools on decision-making within higher education institutions in Finland. The results indicated that using analytics tools and digital dashboards improved the timeliness and relevance of administrative decisions.

Kettunen, J. (2017). Strategy and quality maps in higher education.)
(Quality Assurance in Education, 25(4), 396–407

٣. Estevez & Janowski (2013):

This study explored how digital governance supports smarter government decision-making through accountability, data integration, and public engagement. It highlighted that governance

models based on digital transparency contribute to improved
.administrative efficiency

Estevez, E., & Janowski, T. (2013). Electronic governance for)
sustainable development. Government Information Quarterly,
(30(Suppl 1), S94–S103.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من مجمل الدراسات، سواء العربية أو الأجنبية، أن الحوكمة الرقمية تمثل رافعة
مهمة لزيادة فاعلية اتخاذ القرار الإداري.

وقد اتفقت معظم النتائج على أن التكامل الرقمي، والتحليل المستند إلى البيانات، والشفافية
المؤسسية من أبرز العوامل المؤثرة إيجابياً في القرار الإداري.

كما أن الجانب التقني ليس وحده كافياً، بل لا بد من وجود وعي إداري وتدريب مهني
مستمر للاستفادة من معطيات الحوكمة الرقمية.

وتتميز هذه الدراسة بأنها تطبق على جامعة الملك سعود كمؤسسة تعليمية متقدمة في
المملكة، وتدمج بين التحليل الميداني والمفاهيم النظرية، مما يمنحها بُعداً تطبيقياً يسد فجوة
البحث في البيئة المحلية، ويسهم في تقديم توصيات قابلة للتنفيذ.

المنطلقات النظرية للدراسة

تستند هذه الدراسة في بنائها النظري إلى مجموعة من المفاهيم والمرتكزات التي توضح الخلفية المعرفية لموضوع الحوكمة الرقمية وأثرها على اتخاذ القرار الإداري، وتُشكّل هذه المنطلقات إطاراً فكرياً يساعد في فهم طبيعة العلاقة بين التقنية الحديثة والوظائف الإدارية.

ويُعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الإدارية الحديثة التي اكتسبت بُعداً أعمق مع التطور الرقمي، حيث تطور المفهوم من مجرد قواعد إدارية لضبط العمل المؤسسي إلى منظومة رقمية متكاملة تُعزز من الشفافية، وتضبط العلاقة بين أصحاب القرار وأصحاب العلاقة، وتوفر بنية معلوماتية تدعم الفاعلية الإدارية. وقد أشار (OECD, 2019) إلى أن الحوكمة الرقمية تركز على ثلاث دعائم أساسية، هي: الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، وكلها تؤثر بشكل مباشر في نوعية وجودة القرارات الإدارية.

وتقوم عملية اتخاذ القرار الإداري على مراحل متعددة تبدأ بتحديد المشكلة، مروراً بتحليل البدائل، ثم اختيار الأنسب وتنفيذه، وانتهاءً بتقويم النتائج.

وتعتمد جودة هذه العملية بدرجة كبيرة على كمية ونوعية المعلومات المتوفرة للمدير أو المسؤول، ومدى قدرته على التعامل معها بشكل منطقي ومنظم.

وهنا تبرز الحوكمة الرقمية كأداة فعالة لدعم كل مرحلة من هذه المراحل، حيث توفر قواعد بيانات ضخمة، وآليات تحليل ذكية، وتمكّن من اتخاذ قرارات دقيقة، مبنية على أدلة موضوعية.

كما تؤكد النظرية المعرفية في الإدارة أن اتخاذ القرار الفعّال لا يمكن أن يتم في بيئة يغيب عنها التنظيم المعلوماتي والانضباط الإجرائي، وهو ما توفره النظم الرقمية المعاصرة من

خلال تكامل المعلومات، وسهولة الوصول إليها، وتقليل الاعتماد على الاجتهادات الشخصية.

وقد بينت دراسات متعددة (مثل دراسة Alhassan & Sammon, 2020) أن البيئات التي تطبق الحوكمة الرقمية تمتاز بمعدلات أخطاء أقل، واستجابة أسرع للمتغيرات، وأداء إداري أكثر مرونة.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة تنطلق من فرضية أن الحوكمة الرقمية ليست مجرد تقنية، بل هي نمط تفكير إداري يُعيد تشكيل طريقة اتخاذ القرار من خلال إدخال مفاهيم جديدة مثل الإدارة بالبيانات، والتشاركية الإلكترونية، والرقابة المؤسسية عبر المنصات. وكلها مفاهيم تعيد هيكلة علاقة الفرد بالمؤسسة، وتُحدث نقلة نوعية في بيئة العمل الإداري.

أبرز المفاهيم المرتبطة بالدراسة

تدور هذه الدراسة حول عدد من المفاهيم الرئيسة التي تشكل البناء المعرفي لها، والتي لا بد من تحديدها وتوضيحها حتى يكون التحليل دقيقاً، والنتائج مبنية على فهم مشترك للمصطلحات المستخدمة.

ومن أبرز هذه المفاهيم:

يُعرّف مفهوم الحوكمة الرقمية بأنه “استخدام تقنيات المعلومات والاتصال لتطوير نظم الحوكمة في المؤسسات، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، وتمكين أصحاب العلاقة من المشاركة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات” (OECD, 2019).

ويُنظر إلى الحوكمة الرقمية على أنها تطور طبيعي لمنظومة الحوكمة التقليدية في ظل التحول الرقمي الذي تشهده المؤسسات، لا سيما الحكومية منها، حيث بات من الضروري دمج التكنولوجيا في العمليات الإدارية لضمان الكفاءة والسرعة والدقة.

أما اتخاذ القرار الإداري، فهو العملية التي يقوم من خلالها المدير أو القائد الإداري باختيار البديل الأنسب من بين عدة خيارات، بناءً على تحليل دقيق للمعلومات المتوفرة، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحيطة، والموارد المتاحة، والأهداف المؤسسية.

وتُعد هذه العملية من أكثر العمليات تعقيداً في العمل الإداري، لما تتطلبه من توازن بين المعلومات المتاحة والتقدير الشخصي والظروف التنظيمية.

ويُشير مفهوم الكفاءة الإدارية في اتخاذ القرار إلى قدرة الإدارة على إصدار قرارات فعالة في الوقت المناسب، تحقق الأهداف بأقل تكلفة وأعلى مردود ممكن، وتعتمد على معايير علمية وموضوعية.

وتُقاس هذه الكفاءة عادة من خلال مؤشرات مثل: سرعة اتخاذ القرار، دقة نتائجه، ودرجة تقبله من قبل أصحاب العلاقة.

وتمثل التقنيات الرقمية عنصراً فاعلاً في تحسين هذه الكفاءة، إذ تسهم في توفير البيانات وتحليلها، وتقليل التكرار البيروقراطي، وتسهيل تبادل المعلومات بين الإدارات المختلفة.

كما أن التكامل بين قواعد البيانات، ووجود منصات تفاعلية، وبرمجيات تحليل القرار، تمثل جميعها أدوات داعمة لصانع القرار.

إن وضوح هذه المفاهيم يمثل حجر الأساس في بناء إطار الدراسة، ويساعد في رسم حدود العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وبالتالي الوصول إلى نتائج علمية دقيقة وقابلة للتطبيق في بيئة الجامعة المستهدفة.

المنهجية وطرق البحث

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب لرصد العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية وكفاءة اتخاذ القرار الإداري. يتيح هذا المنهج تحليل الظواهر كما هي في الواقع دون التدخل فيها، مما يساعد على بناء تفسير علمي موضوعي للعلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في الإدارات الإدارية والتنظيمية في جامعة الملك سعود، ممن يُشاركون في صنع القرار أو يدعمون عملية اتخاذه بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتم اختيار الجامعة بصفتها إحدى المؤسسات التعليمية الكبرى التي تبنّت التحول الرقمي في بنيتها الإدارية.

عينة الدراسة

تم استخدام عينة قصدية من مجتمع الدراسة، رُوعي في اختيارها أن تشمل الأفراد الذين تتوفر لديهم معرفة بالتقنيات الرقمية ومبادئ الحوكمة المطبقة داخل الجامعة. وتضم العينة أفراداً من مستويات إدارية مختلفة لضمان تنوع الرؤى وثرأء النتائج. وقد تم جمع عدد كافٍ من الاستجابات التي تمثل العينة لأغراض التحليل الإحصائي.

طرق جمع البيانات

تم اعتماد الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم تصميمها وفق محاور الدراسة، وتضمنت عددًا من الفقرات التي تقيس أبعاد الحوكمة الرقمية (كالشفافية، المشاركة، والمساءلة)، إلى جانب فقرات أخرى تقيس مؤشرات كفاءة اتخاذ القرار الإداري. وقد تم توزيع الاستبانة إلكترونياً لضمان سهولة الوصول للعينة المستهدفة.

الأساليب الإحصائية

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS)، وشملت المعالجات الإحصائية: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى اختبار بيرسون لقياس مستوى الارتباط بين متغيرات الدراسة.

نموذج الدراسة

اعتمدت الدراسة نموذجاً يتكوّن من متغير مستقل يتمثل في مبادئ الحوكمة الرقمية، ويشمل الشفافية، المشاركة، المساءلة، والتكامل الرقمي، يقابله متغير تابع هو كفاءة اتخاذ القرار الإداري، والتي تقاس من خلال مؤشرات الدقة، السرعة، والفاعلية.

أداة الدراسة

تكوّنت أداة الدراسة من استبانة مغلقة وفق مقياس ليكرت الخماسي، ومرت بعدة مراحل من التحكيم المسبق لضمان الصدق الظاهري والمحتوى، وتم إجراء اختبار أولي لقياس الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وجاءت النتائج ضمن الحدود المقبولة إحصائياً.

حدود الدراسة

تحدد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود، أبرزها:

- الحدود الموضوعية: تتمثل في دراسة أثر الحوكمة الرقمية على اتخاذ القرار الإداري فقط.
- الحدود المكانية: تقتصر على جامعة الملك سعود في مدينة الرياض.
- الحدود الزمانية: تم تنفيذ الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٤٦ هـ.

تحليل بيانات الدراسة

أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بخصائص العينة تنوعاً في الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، وطبيعة الوظيفة، مما يوفر تمثيلاً واقعياً لآراء موظفي جامعة الملك سعود فيما يخص موضوع الدراسة.

وقد تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لهذه المتغيرات لتحديد توزيع العينة بشكل واضح.

فيما يخص درجة تطبيق الحوكمة الرقمية، كشفت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لتقديرات أفراد العينة كان مرتفعاً، وبلغ (4.21 من 5)، مما يعكس وجود وعي واضح بالمبادئ المرتبطة بالحوكمة مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة الرقمية. كما أظهرت نتائج محور كفاءة اتخاذ القرار الإداري أن المتوسط بلغ (4.07 من 5)، ما يدل على وجود أداء إداري جيد قائم على أنظمة رقمية وأدوات حديثة.

وعند اختبار فرضيات الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون، تبين وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق الحوكمة الرقمية وكفاءة اتخاذ القرار الإداري، حيث بلغت قيمة الارتباط (0.73) عند مستوى دلالة (0.01). وهذا يعكس أثرًا حقيقيًا وملموًا للتقنيات الرقمية على مستوى فاعلية اتخاذ القرار في الجامعة المستهدفة.

كما أشارت نتائج تحليل المحاور الفرعية إلى أن الشفافية وتكامل الأنظمة الرقمية كان لهما التأثير الأكبر على القرار الإداري، يليهما المساءلة والمشاركة الإلكترونية.

تُظهر هذه النتائج انسجامًا مع ما توصلت إليه دراسة السبيعي (2022)، التي أثبتت أن التحول الرقمي يسهم في تسريع وتدقيق عملية اتخاذ القرار داخل مؤسسات التعليم العالي، وكذلك دراسة Kettunen (2017) التي أشارت إلى أهمية البنية الرقمية في تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية.

النتائج العامة للدراسة

- أظهرت الدراسة وجود تطبيق فعلي وفَعَال لمبادئ الحوكمة الرقمية داخل جامعة الملك سعود.
- تمثلت أبرز المبادئ المفعلة في الشفافية، التكامل الرقمي، والمساءلة.
- أثبتت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحوكمة الرقمية وكفاءة اتخاذ القرار الإداري.
- تشير البيانات إلى أن توفر بنية تقنية متقدمة يساعد على تحسين كفاءة الأداء الإداري وسرعة اتخاذ القرار.

التوصيات

- ضرورة تطوير السياسات الداخلية لتعزيز مبادئ الشفافية والمشاركة الإلكترونية داخل الإدارات الجامعية.
- الاهتمام بتكامل الأنظمة الرقمية وتوحيد قواعد البيانات الإدارية في منصة موحدة.
- دعم البرامج التدريبية في مجال الحوكمة الرقمية وتطبيقاتها.
- تشجيع القيادات الإدارية على استخدام الأدوات الرقمية في دعم قراراتهم الإدارية.

قائمة المراجع

- السبيعي، محمد (2022). أثر التحول الرقمي في تعزيز جودة اتخاذ القرار الإداري في الجامعات السعودية. مجلة الإدارة العامة، 64(1)، 45-78.
- العتيبي، فهد (2021). الحوكمة الرقمية وجودة الأداء المؤسسي: دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم العالي. المجلة السعودية للإدارة، 58(3)، 132-156.
- المطيري، نورة (2020). الحوكمة الإلكترونية وأثرها في تطوير بيئة العمل الإداري في الكليات الجامعية. مجلة العلوم الإدارية، 12(4)، 78-105.
- Alhassan, R. & Sammon, D. (2020). Exploring digital governance and its influence on decision making in public sector organizations. Government Information Quarterly, 37(4), 101491.
- Kettunen, J. (2017). Digital governance in higher education. International Journal of Educational Management, 31(7), 952-964.
- OECD (2019). The Path to Becoming a Data-Driven Public Sector. OECD Digital Government Studies, OECD Publishing.